القانون الدستوري 2024 -2025

د. أسعد غالي حمزة

[DATE]

[COMPANY NAME]

[Company address]

آراء الفقهاء:

الرأي الأول: الفقه التقليدي

- يرى العديد من الفقهاء التقليديين أن تعديل الدستور يجب أن يتم وفقًا لإجراءات دستورية محددة ومبنية على الإرادة الشعبية. تعديل الدستور ليس مسألة متاحة للدولة بشكل كامل لأن الدستور يمثل العقد الاجتماعي الذي يحمي حقوق الأفراد.

الرأي الثاني: الفقه الواقعي

- من جهة أخرى، يشير فقهاء آخرون إلى أنه في حالات استثنائية يمكن تعديل أو حتى تعليق الدستور بناءً على الظروف السياسية والاجتماعية التي تطرأ. وهذا الرأي يرى أن الاستقرار السياسي والاجتماعي يتطلب أحيانًا مرونة في تعديل الدستور.

جدول مقارنة بين تعديل الدساتير، تعطيلها، وإلغائها:

العملية	التعديل	التعطيل	الإلغاء
الطرق	-إجراءات دستورية (جامدة أو مرنة)	-رسمي (حالة طوارئ)	-اعتيادي (من خلال تعديل دستوري)
	-غالبًا يتطلب استفتاء أو أغلبية خاصة	-فعلي (انقلاب أو تجاوز دستوري)	-غير اعتيادي (انقلاب أو ثورة)
القيود	-قد توجد قيود دستورية أو سياسية	-قد تتعطل بعض الحقوق الأساسية	-لا توجد غالبًا قيود على الإلغاء
الأمثلة	-الدستور الأمريكي (يحتاج إلى ثلثي الكونغرس)	-حالة الطوارئ في مصر بعد 2013	-إلغاء دستور العراق 1958 بعد الانقلاب
الآراء الفقهية	-تفضيل الحفاظ على الاستقرار والنظام القانوني	-قبول التعديل في الظروف الاستثنائية	-الاختلاف بين احترام الدستور أو الحاجة إلى التغيير الجذري